الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

obeikandl.com

في اليوم التالي لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم باشا – وكان إذ ذاك رئيسًا للديوان الملكي – تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)، وكان اختياره بالذات لرئاسة الوزراء أمرًا طبيعيًا، لأنه وهو رئيس للديوان الملكي كانت له يد في الدسائس التي حيكت لإسقاط وزارة ثروت، فكان تعيينه خلفًا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع[١٨]، وهي من الوزارات التي اصطنعها السراي لتتولى بواسطتها الحكم، وقد تألفت بغير برنامج، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة ثروت، ووزارة عدلي من قبل، وبذلك رجعت البلاد إلى الوراء في سياسة الحكم، وإنك لتجد في جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزراء ذلك الأسلوب العتيق الخالي من البرامج، المجرد من المعاني السامية في ولاية الحكم، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة إلا أنها منحة من ولي الأمر، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة، كما أنه اختار من ولي الأمر، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة، كما أنه اختار لوزارته أعضاء معظمهم لا رأي ولا برامج لهم في المسائل السياسية والمسائل القومية عامة، بل هم موظفون يرون في الوزارة منصبًا أرفع مما كانوا يشغلون، أو وزراء سابقون يريدون العودة إلى مناصبهم الزائلة.

قال نسيم باشا في كتابه إلى الملك:

"مولاي صاحب الجلالة

"لما كانت في سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعاني لتولي الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقًا على أن أخدم أمتي بما تصل إليه قوتي ولا قوة إلا بالله، فإذا قضيت بالعدل حق بلادي وبالولاء والطاعة حق مليكي قمت بواجبي وأديت أمانتي تلك التي ما حملت عبئها يومًا إلا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس، فبذلك القلب الوفي أتقدم إلى سدته العلية رافعًا آيات الشكر على ما أولاني من الثقة السامية متقبلاً مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستعينًا بالله في أمورنا على ما يكون، راجيًا سيدي ومولاي أدامه الله عزا لبلاده وشرفًا لأمته إذا وافق رأيه العالي أن يصدر المرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية، وبإسناد

---

(١٨) انظر الحديث عن وزارته الأولى في كتابنا ثورة ١٩١٩ جـ٢ ص١١١ (الطبعة الأولى).

الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتي ومؤازرتي في العمل وهم:

إسماعيل سري باشا لوزارة الأشغال العمومية، أحمد ذو الفقار باشا لوزارة الحقانية، يحيى إبراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية، ممد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات، محمود فخري باشا لوزارة الخارجية، يوسف سليمان باشا لوزارة المالية، أحمد علي باشا لوزارة الزراعة، محمد إبراهيم باشا لوزارة الأوقاف. محمود عزمي باشا لوزارة الحربية والبحرية.

"وأنا نسأل الحق جل شأنه يوفقنا وقومنا إلى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل في العباد، والسعي بما أوتينا من جهد في تحقيق أماني البلاد، وإني على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخام الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين".

القاهرة في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ – ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الرأي العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة بإطلاق سراح سعد زغلول وصحبه، واتجه إلى المطالبة بفك اعتقالهم فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين.

ففي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية في شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة، إذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب إصابات قضت عليه، وكان القتيل محبوبًا من تلاميذ المدرسة جميعًا، فكان لمقتله أثر حزن عميق في نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأي العام.

الشروع في مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت في مسخ الدستور، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية، وهي أن الدستور منحة من الملك، لا حق من حقوق الأمة، فأدخل في مشروع الدستور التعديلات الآتية:

١- حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات.

٢- جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.

٣- جعل عدد الشيوخ المعينين مساويًا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ).

٤- جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.

٥- للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان.

٦- إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان.

٧- تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب.

٨- أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولي أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني الإسلامي والأوقاف التي في يد وزارة الأوقاف.

٩- زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على التعديل حتى في المرحلة الأولى خلافًا لما تقضي به المادة ١٥٧[١٩].

وكان هذا المسخ والتشويه سببًا في وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل، ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هي أيضًا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادي النيل كما سيجيء بيانه.

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبلوها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم إلا حوالي الشهرين، إذ استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئًا في المطالب القومية واستمر اعتقال المعتقلين، وبقي سعد زغلول وصحبه في منفاهم، وتلكأت في إصدار الدستور وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه، ولم تبذل أي مسعى في تمثيل مصر في مؤتمر لوزان، ولا في إلغاء الأحكام العرفية.

وسلمت في آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية في شأن الدستور، إذ طلبت الحكومة الانجليزية في يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان، وهي المادة ٢٩ من المشروع، التي كانت تنص على أن "الملك يلقب بملك مصر والسودان" والمادة ١٤٥ التي كانت تنص على أنه "تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع

---

(١٩) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتي: "لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائها جميعًا قرار بضرورته وبتحديد موضعه، فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء".

أنه كان جزءًا منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص" وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة في مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وأعلنت في آخر مذكرة لها في هذا الصدد أنه إذا لم تقبل وجهة نظرها في أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أي تدبير تراه مناسبًا.

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب "ملك مصر والسودان" وجعله "ملك مصر" واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التي تضمنت هذا التعديل، وهاك نصها: "يعين اللقب الذي يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان"، وبقي هذا النص قائمًا أي لم يلقب الملك بملك مصر والسودان؛ لأن المفاوضات التي انتهت إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنهما، ولم يحصل هذا التعديل إلى اليوم (سنة ١٩٤٧[٢٠])، فبقي لقب الملك رسميًا ملك مصر فقط.

وقبلت أيضًا تعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا، فصارت المادة ١٥٩ التي تنص على أنه: تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطبقًا بما لمصر من الحقوق في السودان".

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز في طلباتهم وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور.

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها. استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣، فجاءت استقالتها عجيبة في ذاتها؛ إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها، ثم استقالتها دون قبول المطالب البريطانية، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية في كثير من النفوس، وهكذا رجعت البلاد إلى الوراء في عهد وزارة نسيم باشا، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا في الحكم، فقد كان بلا نزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليمًا من التشويه الرجعي أو العبث البريطاني،

---

(٢٠) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير.

قال نسيم باشا في كتاب استقالته ما يلي:

"مولاي

"مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقع في كل يوم حكومة تطأبها الطريق السوي فلما شرفني مولاي أنا وزملائي بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التي جعلت أمانة في أيدينا، ولما كانت البلاد تجتاز دورًا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل في قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية نوما يترتب عليها، أقدمنا على بحث هذه المسائل، وابتغينا الوسائل متلمسين الخطا، مبتدئين بمسألة لوزان التي تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذي قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه.

"وفي أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعي قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلاً وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفي جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يسم بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكًا فعليًا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب. ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقًا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر، وليس بملك مصر والسودان.

"وقد كان البحث مقصورًا في أول الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أثبت في غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع

والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير ما على الحالة الراهنة.

وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامي نصًا جديدًا طرح على بساط المناقشة والبحث، فبعد تحويره تحويرًا طفيفًا حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط الا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيثه، ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانية العظمى نصين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا، ولما كان ذلك ماسًا بحقوق البلاد ما وسعني قبوله ولا تحمل مسئوليته، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبينًا وجهة النظر والأسانيد في هذا الموضوع، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنجليزية التي قدمت أخيرًا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصًا وقد كانت المفاوضات دائرة بينه وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوئام، فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت في الحال على جلالتكم استقالتي، ولما كان المركز خطرًا والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدودًا بالساعات صار مدة ريثما يجتمع الوزراء في الصباح، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان، بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان، ورفع فخامة المندوب السامي النصين إلى وزارة خارجية انجلترا منتظرًا الرد الذي لم يصل بعد.

"ونظرًا لما أكده فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر وأوضح بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أي تدبير تراه مناسبًا ونظرًا للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الإنذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الإنجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله.

"بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر، وهي إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضًا من أول الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش في أحرج المواقف وحقوق البلاد.

"أما قانون التضمينات الذي علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه، والتي تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية ألامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضًا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية، وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة الإنجليزية فيما حددناه من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة، ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظًا كبيرًا من تفكيرنا وقسطًا من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل وفي كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون إتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى.

"وما رجونا من وراء جهادنا جزءًا ولا شكرًا وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهي المفاوضات إلى نتيجة حسنة، وما وهنت يومًا إرادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لأننا ما كنا نبغي المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح، فلما أبطأ علينا نزعت يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيئ للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ في مجلس الحكم مقامًا محمودًا راجيًا قبول استقالتي ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين".

صبح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣.

"**محمد توفيق نسيم**"

وقد قبل الملك استقالة الوزارة في كتاب قال فيه:

"أطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيمًا لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والإخلاص ولحسن مساعيكم في خدمة البلاد.

"وأنا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التي قمتم بها للأمة والوطن في عهد وزارتكم.. وقد أصدرنا هذا لدولتكم بذلك".

"فؤاد"

وفي كتاب الاستقالة، رغم الغموض الذي يكتنف كثيرًا من عباراته، حقائق تسجل على نسيم باشا، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها في مشروعه، فكان هذا تأييدًا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات، ويقول بالنسبة لنصوص السودان إنه لم يقبل في البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي اللذين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا، وأن مذكرته في هذا الصدد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنكليزية، فكان واجبًا عليه في هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه في كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد، والواقع أنه مضيع لهذه الحقوق، ثم يقول بعد ذلك أن المخابرات بينه وبين دار المندوب السامي قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان، وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصين، وقد كتب هذا الجواب فعلاً وأمضاه والوزراء جميعًا ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا في حديث له بعد استقالته.

وهذا وحده يحمله مسئولية جسيمة؛ لأن هذين النصين لا يختلفان في جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي في بداية الأزمة، ومآلهما واحد، وهو حذف لقب "ملك مصر والسودان" من الدستور وقصره على "ملك مصر" إلى أن يتقرر اللقب النهائي في المفاوضات، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أي بقانون تصدره الحكومة المصرية، حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذي أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، ولم يشر إلا إلى حقوق مصر في السودان، وهي عبارة مبهمة لا مدلول لها إلا تجزئة لوحدة وادي النيل، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا في كتابه أنه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل في الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير

الحوادث؛ لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته، فهو مأخوذ بهذا التسليم، يشاركه في ذلك الملك فؤاد؛ لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلاً للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى.

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة

في أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر، وهو موظف بمصلحة السكك الحديدية، فأصيب إصابات لم تلحق به ضررًا جسيمًا فأصدر اللورد اللنبي في اليوم نفسه أمرًا عسكريًا بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكمًا عسكريًا للقاهرة والجيزة، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة، وبني الأمر على تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغمًا عن الاحتياطات التي اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا.

وأصدر الحكام العسكري المذكور يوم تعيينه أمرًا يقضي بمنع كل الاجتماعات العامة في منطقتي القاهرة والجيزة إلا بإذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمونه أمام محكمة عسكرية.

وأصدر أمرًا آخر في اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأي شخص بدخولها أو الخروج منها إلا من أمام مخفر البوليس، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أي نقطة أخرى في هذه المنطقة يعرض نفسه لإطلاق النار عليه، ولا يصرح لأي شخص بالدخول إليها أو الخروج منها ما لم يكن حاملاً لترخيص من البوليس، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالاً شارع ترعة جزيرة بدران وشرقًا ابن الرشيد وجنوبًا خط السكة الحديدية وغربًا شارع أبو الفرج.

وأصدر اللورد اللنبي يوم ٨ فبراير أمرًا آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة، لوقوع الاعتداء الأخير منه، لأنه بالرغم من أن المعتدي نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد إلى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة إليه، وورد في الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بإلزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة في المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة

تحدد المبلغ الذي يدفعه كل فرد منهم، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أي شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة.

إلقاء قنبلة على المعسكر البريطاني

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران أصابت يونانيًا وأودت بحياته، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحًا يسيرة، فأصدر اللورد أللنبي بلاغًا في ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة، واتبع في تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها في بلاغة السابق.

إقفال بيت الأمة

وفي ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه.

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يوليه على أثر إلغاء الأحكام العرفية، واستدعى المحافظ العسكري للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم: المصري السعدي بك، السيد حسين القصبي، فخري بك عبد النور، الأمير الاي محمود حلمي إسماعيل بك، الأستاذ محمد نجيب الغرابلي، الأستاذ راغب إسكندر، وأبلغهم إقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم أصدروه واعتبره تحريضًا على الإجرام.

وأنذرهم بأنه إذا حصل قتل أي إنجليزي فإنهم يكونون مسئولين شخصيًا عن ذلك.

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم في منزل المصري السعدي بك بالمنيرة.

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد في الحركة الوطنية، نذكر منهم: الأستاذ محمود بسيوني، الدكتور محجوب ثابت، عبد الستار الباسل بك، الأستاذ محمد كامل حسين، الأستاذ حسن يس، الضابط محمود رياض.. إلخ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات، ففي مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (إبراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان، فجرحت الخمسة في أرجلهم وواحدًا في يده وجرحت أيضًا ثلاثة من الوطنيين.

وفي ٤ مارس ألقيت قنبلتان في حي الأزبكية أمام ميدان الخازندار، إحدهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربي كان به ثلاثة من الجنود الإنجليز فجرح الثلاثة جراحًا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم، الأخرى ألقيت في المعسكر الإنجليزي ولكنها لم تنفجر.

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطني

وعلى أثر إلقاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية في ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتي: "على أثر التعديات التي حصلتا بإلقاء القنابل في ٢٧ فبراير الماضي ومساء ٤ مارس الجاري ألقى القبض على المصري السعدي بك، السيد حسين القصبي، فخري عبد النور بك، الأمير الاي محمود حلمي إسماعيل بك، الأستاذ محمد نجيب الغرابلي، الأستاذ راغب إسكندر واعتقلوا لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت إلى هدم النظام والأمن العام" وعطلت جريدة (اللواء المصري) لسان حال الحزب الوطني وأعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولي والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها، واتخذ الحزب الوطني جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزة (باشا) صاحب (البلاغ)، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد.

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا، على الشمسي (باشا) سلامة بك ميخائيل، حسين هلال بك مصطفى بكير بك، إبراهيم راتب بك، عطا عفيفي بك، الأستاذ عبد الحليم البيلي،، وأصدروا بيانًا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد.